مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد10 العدد01 – جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

The role of technological incubators in achieving economic diversification of Algeria

زينب بلخير[1]*، أمال بوسمينة[2]

[1] جامعة أم البواقي، belkhir.zeyneb@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي، amal_b82@yahoo.fr

تاريخ التسليم:19-1-2023 تاريخ التقييم: 27-2-2023 تاريخ القبول:15-4-2023

الملخص

تعد الحاضنات التكنولوجية البيئة الملائمة لنمو المؤسسات الناشئة وقد قطعت أشواطا في تنمية الابتكار وتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع إنتاجية ناجحة.

وفي الجزائر شهدت الحاضنات التكنولوجية إهتماما بالغا من طرف الدولة، وباتت تشكل سبيلا آمنا نحو تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل التوجه نحو المؤسسات الناشئة. وتأتي هذه الدراسة للوقوف عند مساهمة الحاضنات التكنولوجية في التنويع الاقتصادي للجزائر، ومن ثم اقتراح آليات معالجتها، وقد تم التوصل إلى أن الجزائر تفتقر للعدد الكافي من الحاضنات والبيئة الملائمة للتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الحاضنات التكنولوجية، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

Abstract

Technological incubators are the appropriate environment for the growth of startups, and they have made great strides in developing innovation and transforming creative ideas into successful production projects,where they constitute the appropriate environment to embrace new ideas and have reached advanced stages in supporting innovation, transforming creative ideas into successful projects, and also helping start-ups in reducing construction costs and reducing the possibility of failure by providing facilities and assistance to become able to compete.

In Algeria, technological incubators have witnessed great interest, and this study comes to identify the results recorded in the field of supporting technological incubators for economic diversification and to identify the obstacles facing this goal, in order to address them. it has been concluded that Algeria lacks the necessary number of incubators, and the number of incubators is constantly decreasing, despite the procedures applied.

Keywords: technology incubators, economic diversification, Algeria.

***المؤلف المراسل: زينب بلخير، الإيميل: belkhir.zeyneb@univ-oeb.dz**

1. مقدمة:

لقد أثبت الواقع الاقتصادي أن الاقتصاديات المتنوعة تحقق أداءا أفضل في المدى الطويل من الاقتصاديات الريعية، وقد عجزت السياسات الاقتصادية المتبعة في أغلب الاقتصاديات غير المتنوعة عن تحقيق قاعدة لاقتصاد قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل بالنظر للمعضلات التي تحول دون وصول تلك الدول لأهداف التنمية المرجوة ومن بين تلك المعضلات نوعية المؤسسات التي تشكو من ضعف الابتكار والابداع والذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة، فالعالم شهد تحولات اقتصادية كبيرة في مجال الابتكار، المعرفة والرقمنة التي أضحت من الموارد الأساسية في عملية إعادة تنظيم البنى الاقتصادية وإتاحة زيادات هائلة في الإنتاجية وإيجاد أسواق جديدة وفرص أفضل لتنويع الاقتصاد.

وفي هذا الإطار ظهرت الحاضنات التكنولوجية كحل أمثل للصعوبات التي تواجهها المؤسسات القائمة على الابتكار والتكنولوجيا وكمفتاح للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فهي تشكل مصدرا لتوظيف العمالة والأفكار الجديدة والابتكار، وقد ساهمت في نجاح الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، لذلك تفطنت العديد من دول العالم لأهمية المؤسسات الناشئة فأولتها أهمية كبيرة في برامجها التنموية وخصصت لها برامج وآليات دعم ومرافقة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وبفضل ما حققته العديد من الدول من نجاح في هذا المجال من خلال الحاضنات التكنولوجية حظيت هذه الأخيرة باهتمام بالغ في الجزائر، وقد عملت الحكومة على تشجيع إنشاء هذا النوع من الحاضنات لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الناشئة، مع إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي خلال المرحلة المقبلة في إطار نموذج اقتصادي جديد قائم على المؤسسات الناشئة محاولة لبلوغ التنويع الاقتصادي المنشود.

- إشكالية الدراسة:

تقف الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة –بعد فشل جل النماذج التنموية المستوردة– أمام مفترق طرق ومستقبل غير واضح الأبعاد والمعالم في ظل التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، ونظرا للنجاح الباهر الذي حققته الحاضنات التكنولوجية على صعيد العديد من الاقتصاديات المتقدمة يبرز هذا النوع من الحاضنات كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، وعليه يمكن عرض إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الحاضنات التكنولوجية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الآتية:

من شأن الحاضنات التكنولوجية أن تلعب دورا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر من خلال دعم المشاريع المحتضنة القائمة على المبادرات التكنولوجية وتقديم العديد من الخدمات لها من استشارات وتدريب وتمويل، توطين الصناعة وتشجيع المستثمرين على الاستمرار.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توفير مادة علمية تضاف إلى الرصيد الوثائقي الموجود لإنارة الباحثين بالمفاهيم المرتبطة بموضوع الحاضنات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الجزائر بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

- منهج وتقسيمات الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالحاضنات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي، وتشخيص واقع كل منهما في الجزائر حتى نتمكن من التعرف على المتطلبات الكفيلة ببلوغ التنويع الاقتصادي المنشود من خلال هذا النوع من الحاضنات.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار النظري للدراسة؛ فيما نتطرق في المحور الثاني إلى واقع الحاضنات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ وفي المحور الثالث نحاول تقديم أهم المتطلبات الضرورية لبلوغ التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الحاضنات التكنولوجية.

2.الإطار النظري للحاضنات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي:

1.2 الحاضنات التكنولوجية:

نظرا للدور الهام الذي أصبحت تؤديه المؤسسات الناشئة في وقتنا المعاصر كمحرك للتنمية الاقتصادية، ومع عملها في بيئة نشاط تتسم بظروفها المتغيرة والمعقدة، لاسيما مع تزايد بوتقة العولمة والتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة، تم تطوير عدد من آليات الدعم لهذا النوع من المؤسسات في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال التكنولوجية.

1.1.2 تعريف الحاضنات التكنولوجية:

تعرف الحاضنات التكنولوجية على أنها:"نوع من حاضنات الأعمال التي تعنى بالمشاريع الابتكارية ذات طابع تقني، وتتميز بأن لها شراكة مع مخابر البحث والهيئات العلمية كالجامعات للاستفادة من وسائلها وامكاناتها" (بقة، 2013، صفحة 167)، كما تعرف بأنها:"رعاية المبادرين وأصحاب المشروعات التكنولوجية والتقنية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الشاملة (مالية ، إدارية، تقنية، تكنولوجية، استشارية) والإستفادة من نتائج البحوث العلمية، ونقل وترويج التكنولوجية الجديدة، وتطوير شركات الأعمال المبنية على استخدام التكنولوجيا". (عثمان، 2021، صفحة 169)

هذا وعرفها المكتب الإقليمي للدول العربية على أنها:"تمثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الناشئة أو المطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها". (المدهون، 2017، صفحة 27)

على العموم، يمكن تعريف الحاضنات التكنولوجية بأنها مؤسسة تعمل على تشجيع ودعم رواد الأعمال من أصحاب الأفكار الإبداعية الذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم؛ حيث يتم خلال فترة الحضانة تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية وادارية وانتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولا إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة.

2.1.2 خصائص الحاضنات التكنولوجية:

للحاضنات التكنولوجية عدة خصائص نذكر منها:

- تعتمد الحاضنات في عملية اختيار المشاريع المحتضنة على معايير محددة في سبيل جذب مشاريع تتمتع بالقدرة على النجاح، وتتباين معايير الاختيار من حاضنة للأخرى حسب أهداف كل حاضنة بحيث تعتمد على قدرة المشروع على النمو السريع والتخرج من الحاضنة (سعدية، 2016، صفحة 140)؛
- تتضمن عملية الاحتضان توليفة متكاملة وشاملة لكافة أنواع الدعم والمساندة التي تتطلبها المشاريع والأفكار الابداعية الجديدة التي تتوافق احتياجاتها مع إمكانيات الحاضنة مثل: مصادر التمويل، الاستشارات، الاتصالات، التقنية، التسهيلات الإجرائية، الموقع المتميز، الخدمات الداعمة وغيرها؛

- غالبا ما تنشأ الحاضنات التكنولوجية في المؤسسات العلمية كالجامعات أو المعاهد للاستفادة من الخدمات والخبراء بأجور زهيدة، وفي هذا الاطار ترتبط 27% من الحاضنات بالولايات المتحدة الامريكية بالجامعات وتصل هذه النسبة إلى 95% في الصين؛
- تتميز الحاضنات التكنولوجية بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين (بوسعدة، 2018، صفحة 81).

3.1.2 أهداف الحاضنات التكنولوجية:

تسعى الحاضنات التكنولوجية أساسا إلى بلوغ الأهداف الآتية: (عياش، 2019، صفحة 121)

- تقليل تعثر المؤسسات المحتضنة في المراحل الأولى لبداية نشاط، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛ وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة، وبحث فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة؛
- زيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب، وزيادة عدد المؤسسات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، بما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛
- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق والمنتج المحلي؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية لتطوير أفكار الاكاديمين والباحثين في الجامعات قبل تبنيها تجاريا؛
- تمكين المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابلة للتسويق؛
- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة؛
- ربط المشاريع الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛

- المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى الإنتاج؛
- مساعدة المشاريع على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجهها في مرحلة التأسيس.

2.2 التنويع الاقتصادي:

يشكل التنويع الاقتصادي الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في الدول النامية، والتطرق للتنويع الاقتصادي يستوجب التعرف على مفهومه، أنواعه، مؤشراته والعقبات التي تواجهه.

1.2.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادارت السلعية (بللعما، 2018، صفحة 331)، فمن الزاوية الأولى يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل أي توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي هذا من جانب (محرز، 2019، صفحة 8)، ومن جانب آخر يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي (بلعابد، 2022، صفحة 583). ومن الزاوية الثانية يعبر التنويع الاقتصادي عن تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى (صباغ، 2020، صفحة 69).

2.2.2 أنواع ومؤشرات التنويع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين من التنويع الاقتصادي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات الجديدة داخل قطاع واحد، والتنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة بحيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط آخر (لوصيف، 2019، صفحة 9).

وهناك عدة مؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة أهمها: (عنارسية، 2021، صفحة 173)

-معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

-درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي.

-تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة.

-نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات.

هذا وتميل النظرية الاقتصادية إلى استخدام مؤشرات كمية مختلفة تقيس درجة التنويع الاقتصادي ومن بين المؤشرات الأكثر شيوعا مؤشر هرفندل- هيرشمان -HERFINDAL HIRSHMANتتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) وكلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: (بللعما، 2018، صفحة 333)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيثXi: :الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛ X:الناتج المحلي الإجماليPIB ؛ N :عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

3.2.2 عقبات سياسة التنويع الاقتصادي:

على العموم، هناك العديد من العقبات التي تعيق عملية تحقيق التنويع الاقتصادي بالأخص في الدول النامية، ومن بين تلك العقبات ما يلي: (جبر، 1995، الصفحات 12-14)

- تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها، حيث تعمل الشركات الدولية على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول، وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة؛
- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد المستوردة الداخلة في عملية الإنتاج؛
- الضغوط السكانية والتي تفوق معدل النمو الاقتصادي حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة امتصاص الموارد الاقتصادية، وذلك عن طريق توجيهها نحو إشباع حاجيات السكان المتزايدة من السلع والخدمات (تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط)، وهذا يحول دون تحقيق فائض للتصدير؛
- الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، بالإضافة إلى تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، ارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ و المطارات، و كذا تعدد و تعقد الإجراءات الجمركية؛

- نقص المهارات و الخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج و التصدير، بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج و التصدير.
- تشدد معايير الجودة والسلامة التي تطبقها الدول المستوردة وخاصة الدول المتقدمة على المنتجات الأجنبية، والتي لا تطلب عادة من المنتجين المحليين في الدول النامية؛
- الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، و ما يترتب عليها من ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق، مما يحد من دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق هذه الدول؛
- الحماية التي تمنحها حكومات الدول الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول.

3. واقع الحاضنات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.3 واقع الحاضنات التكنولوجية في الجزائر:

نتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال التكتولوجية في دعم ترقية وتنمية المؤسسات الناشئة القائمة على الأفكار والمبادرات التكنولوجية المميزة في الدول المتقدمة، ارتأت الجزائر ولو بشكل متأخر نوعا ما مقارنة ببعض الدول العربية أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر ودعم ترقية قطاع المؤسسات الناشئة.

وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة حاضنات تكنولوجية عبر الوطن ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية القائمة على تقديم الخدمات فقط في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء مؤسسة ناشئة وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية والمؤسسات التابعة لها، وهذه الحاضنات هي على النحو الآتي:

1.1.3 حاضنة سيدي عبد الله:

تتواجد هذه الحاضنة بالعاصمة وتستقبل وتدعم حاملي الأفكار المبدعة في ميدان تكنولوجيا الأعلام والاتصال وكذا المؤسسات الناشئة الراغبة في تطوير خدماتها أو منتجاتها، وقد أنشأت الحاضنة سنة 2009 وانطلقت في نشاطها في مطلع 2010 وتعتبر العنصر الرئيسي في نظام الحظيرة المعلوماتية، تعمل تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد تمركزت في ريادة ساحة الأعمال في الجزائر، حيث ترافق أكثر من 350 حامل مشروع في مجال المقاولاتية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال مند بداية عملية الحضانة حسب إحصائيات سنة 2020، ولا

تزال ترافق أكثر من 49 صاحب مشروع إنشاء مؤسسة و 15 مؤسسة ناشئة من أجل الانطلاق. (بوضياف ع.، 2020، صفحة 95)

2.1.3 حاضنة جامعة باتنة:

تعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة باتنة أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية والتي دشنت سنة 2013 تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة، تتكون الدفعة الأولى من حاملي المشاريع بحاضنة المشاريع بجامعة باتنة من 11 جامعيا من أصحاب المشاريع التي تشمل مجالات مختلفة منها البيولوجيا والإعلام.

الحاضنة عبارة عن هيئة عمومية لدعم، استقبال، توطين ومرافقة لإنشاء المؤسسات تسمح بالمرور من الفكرة إلى التجسيد ومن مهامها أنها تقوم بتقديم الخدمات الآتية:

- **التوطين:** هو عبارة عن توفير مقر إداري وتجاري لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا لمدة محددة؛
- **المرافقة:** هي مجموعة من الخدمات تقدمها الحاضنة لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا وتتمثل في مجموعة النصائح المقدمة في الميادين الإدارية، القانونية، المحاسبية، التجارية قبل وبعد إنشاء المؤسسة؛
- وضع تحت تصرف أصحاب المؤسسات مكاتب مجهزة مع تقديم خدمات الطبع وتوزيع المراسلات؛
- مساعدة المؤسسات على مواجهة العوائق التي تواجهها؛
- دراسة اقتراحات الوسائل الخاصة بترقية هذه المؤسسات؛
- تقديم دعم في تقنيات التسيير والإعلام خاصة في المرحلة الأولى؛

أما ما يخص خدمات دعم الابتكار فلا تزال الحاضنة بعيدة كل البعد عن الأهداف المنتظرة منها، إذ لم تتمكن الحاضنة إلا من مرافقة 04 مؤسسات سنة 2015 من أجل تسجيل العلمية التجارية والحصول على براءة الاختراع باسمها، ويمثل ذلك ما نسبته 1.78% من إجمالي كل الخدمات المقدمة، أما سنة 2016 فلم تتجاوز النسبة 6.43% من إجمالي الأنشطة وتعد هذه

النسب مخيبة للآمال وبعيدة جدا عن ما هو منتظر منها، والسبب الأساسي في ذلك هو عدم مقدرة الحاضنة على تمويل الابتكارات إذ يقتصر دعمها في المرافقة على حقوق الملكية الصناعية.

وفيما يخص خدمات التمويل، فإن دور الحاضنة هو مساعدة المؤسسات في البحث عن مصدر تمويل من خلال الأجهزة التي وضعتها الدولة لتمويل المؤسسات الناشئة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة للقرض المصغر، ولم تستفد أي مؤسسة من تمويل من قبل الحاضنة، ولم تستفد من علاقتها بالبنوك، ولا تقدم دعما ماليا من خلال عوائد إيجارها للمحلات التي توفرها لطالبي الإيواء، ولهذا السبب فإن أغلب أصحاب المؤسسات لا يرغبون في الانتساب للحاضنة نظرا لعدم وجود التمويل، وبالتالي يعتبر السبب الرئيس في عزوف أصحاب المؤسسات عن الاستفادة من خدمات الحاضنة خاصة المجالات الابتكارية التي تحتاج تمويلا يفوق قدرة هذه المؤسسات، وبالتالي لا تساهم حاضنة جامعة باتنة في تقديم خدمة التمويل لأصحاب المؤسسات الناشئة. (بوعدلة س.، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، 2022، صفحة 140)

3.1.3 حاضنة جامعة المسيلة:

تعتبر أول حاضنة أعمال على مستوى الجامعات الوطنية، أنشأت سنة 2019 وهي تحت هيكل تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي تعمل تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنواوجي.

تهتم الحاضنة برواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية من طلبة وباحثين القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع ومؤسسات ناشئة ذات أفكار ابداعية سوا كانت مشاريع خدمات منتجات نماذج عمل أو اختراعات ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكا الاصطناعي، الصناعة، التجارة، الصيدلة والطب، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة والطاقات المتجددة، الرسكلة والبيئة أو أي تقنية تهدف إلى استثمار مصادر المعرفة والبحث العلمي. (طوبال، 2022، صفحة 156)

تتم عملية مرافقة المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة عبر مجموعة من المراحل وهي: (بوعدلة س.، 2022، صفحة 143)

- **المرحلة الأولى:** يتم فحص وتقييم للفكرة، مع الاستعداد النفسي والتقني لتجسيد الفكرة لدى صاحب المشروع؛

- **المرحلة الثانية:** يتم اختيار المشاريع الجاهزة وتخصيص مكاتب لها، ووضع برنامج تطوير من خلال برامج تكوين، كما يتم أيضا في هذه المرحلة دراسة جدوى اقتصادية ودراسة جدوى سوسيو ديموغرافية؛
- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يجتمع الشركاء الاقتصاديين مع صاحب الفكرة (غرفة الصناعة، وكالات بنكية، وكالة تشغيل الشباب.... الخ)؛
- **المرحلة الرابعة:** توقيع اتفاقية ثلاثية بين الجامعة وصاحب المشروع والوكالات المالية الداعمة، والاتفاق على نسبة العائد؛
- **المرحلة الخامسة:** مرافقة المشروع في مرحلة الإنجاز ومرحلة بداية العملية الإنتاجية والمشاركة في التصويب.

تحتضن الحاضنة مجموعة متنوعة من المشاريع المبتكرة للطلبة والباحثتين وصل عددها إلى غاية شهر أفريل من سنة 2022 ما يقدر بـ 54 مشروعا منها 32 مشروعا بنموذج أولي و22 فكرة قيد التطوير، كما بلغ عدد المتخرجين 05 مؤسسات ناشئة ممثلة في: مؤسسة حضنة سولار، sarl vision intek، مؤسسة داودي لصناعة المنتجات الطبيعية (العناية بالبشرة)، مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة، مؤسسة الصناعات الغذائية "قناعة" (طوبال، 2022، صفحة 157).

تقوم عملية الاحتضان على اختيار صنفين: (بوضياف ع.، 2020، الصفحات 96-97)

- المشاريع الجاهزة : يتم تخصيص مكاتب لها.
- المشاريع الناشئة: تخضع لبرنامج تطوير من خلال برامج تكوين وتنتهي بالمرافقة الميدانية.

على العموم، فإن المؤشر الأساسي للحكم على دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة هو عدد المؤسسات (المشاريع أو الأفكار) المحتضنة وعدد المؤسسات المتخرجة على المستوى الوطني وخو ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور تعداد المؤسسات الناشئة المحتضنة والمتخرجة من الحاضنات التكنولوجية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

السنة	عدد المؤسسات المحتضنة	عدد المؤسسات المتخرجة	النسبة المئوية
2011	33	19	57,58
2012	29	28	96,55
2013	37	37	100,00

2014	120	75	62,50
2015	135	84	62,22
2016	158	70	44,30
2017	161	83	51,55
2018	186	93	50,00
2019	85	61	71,76
2020	79	41	51,90
2021 (السداسي الأول)	69	30	43,48
المجموع	970	523	53,92

المصدر: (زينات، 2022، صفحة 217)

ومن خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد المؤسسات المحتضنة والمتخرجة عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض. فاعتبار من سنة 2019 تراجع عدد المؤسسات وهي الفترة التي تزامنت مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 بالإضافة إلى وضع مؤشرات أدق من قبل السلطات لانتقاء المشاريع المحتضنة ضمانا لاستمراريتها بعد أن تعرضت العديد منها للتوقف وعدم القدرة على تسديد المستحقات التي عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معدل تخرج المؤسسات لا يتجاوز نسبة 53.92% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 وإلى غاية السداسي الأول من سنة 2021 وهي نسبة متواضعة نوعا ما إذا ما قورنت بالنسب المحققة في دول الجوار.

على العموم، تعاني كل من حاضنات الأعمال التكنولوجية جملة من النقائص والتحديات التي تعيق تطورها، فالحاضنات تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق الحضرية وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول بها دوليا، وبالمقابل هناك تأخر نوعا ما في إطلاق هذا النوع من الحاضنات (بنوجعفر، 2021، صفحة 96).

2.3 واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يمكن الوقوف على درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الخام بالإضافة إلى تركيبة الصادرات الجزائرية وهو ما يوضحه الجدولان رقم (2) و(3):

الجدول 2: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1991-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات الإجمالية	12294	11412	10255	9251	10025	13531	13727	10025	12626
صادرات المحروقات	11937	10950	9777	8962	9940	12649	13222	9668	12185
الصادرات خارج المحروقات	358	462	170,12	289	520	880	505	357	441
نسبة الصادرات خارج المحروقات	2.91	4.05	1.66	3.12	4.97	6,50	3.68	3.56	3.49
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الإجمالية	21921	19160	18840	24578	32438	46001	54613	60163	79298
صادرات المحروقات	12311	18518	18135	23905	31596	45094	53429	58831	77361
الصادرات خارج المحروقات	609	643	700	672	841	907	1184	1332	1937
نسبة الصادرات خارج المحروقات	2.78	3.36	2.72	2.73	2.59	1.97	2.16	2.21	2.44
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الإجمالية	45194	57053	73489	71866	64974	62886	37787	28424	35191
صادرات المحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60304	35725	26819	33261
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2062	2061	2014	2582	1968	1605	1930

نسبة الصادرات خارج المحروقات	2.35	2.67	2.80	2.86	3.09	4.10	5.20	5.64	5.65
السنة	**2018**	**2019**	**2020**						
الصادرات الإجمالية	41168	35823	23790						
صادرات المحروقات	38338	33244	21961						
الصادرات خارج المحروقات	2830	2579	1829						
نسبة الصادرات خارج المحروقات	6.87	7,20	7,69						

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(CNIS ; 2016, P16)

(المديرية العامة للجمارك، 2021، الصفحات 07-19)

الجدول 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

القطاع/السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المحروقات	9972,9	59,67	10247,4	58,51	11243,7	59,57	12323,2	60,25	11910,7	58,30
الفلاحة	1935,1	11,58	2140,3	12,22	2219,1	11,76	2421,6	11,84	2529,1	12,38
صناعة تحويلية	919,4	5,50	979,3	5,59	1040,8	5,51	1109,4	5,42	1165,7	5,71
بناء وأشغال عمومية	1917,2	11,47	2072,9	11,84	2203,7	11,67	2346,6	11,47	2492	12,20
خدمات	614,3	3,68	679,1	3,88	691,5	3,66	707,8	3,46	716,4	3,51
رسوم على الواردات	1353,8	8,10	1395,6	7,97	1477,4	7,83	1543,7	7,55	1614,4	7,90
الإجمالي (PIB)	16712,7	100,00	17514,6	100,00	18876,2	100,00	20452,3	100,00	20428,3	100,00

المصدر: (بنك الجزائر، 2020، صفحة 150)

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (02) يتبين أن حجم الصادرات الإجمالي شهد تذبذبا خلا فترة الدراسة ويرجع ذلك لاعتماد الصادرات الجزائرية بشكل أساسي على النفط، ولأن أسعار هذا الأخير تشهد في بعض الأحيان فترات انتكاسة في السوق العالمي فيؤثر ذلك مباشرة على إجمالي الصادرات، ولقد سجلت الصادرات الكلية أضعف حصيلة لها سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث شهدت هذه السنة انخفاضا حادا في أسعار البترول، لتعود للارتفاع مرة أخرى خلال السنوات 1995،1996،1997 بنما عرفت سنة 1998 انخفاضا في حصيلتها بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له، ليعود وينتعش سعر البترول خلال الفترة الممتدة مابين 1999- 2013 ارتفاعا كبيرا في أسعار البترول (حركتي، 2021، صفحة 1069)، لتشهد سنتي 2015، 2016 انخفاض شديد لأسعار البرميل من البترول بسبب توفر كميات كبيرة منه في السوق العالمي (موسى، 2015، لصفحات 13-14)، لذا نلاحظ تراجع حصيلة صدرت الجزائر من المحروقات، ليعاود الصعود بداية من سنة 2017 ويستقر سنتي 2018 و2019 لكن الأزمة الوبائية التي حلت بالعالم كان لها أثر على الاقتصاد العالمي، وهو ما تجلى في حصيلة الصادرات لسنة 2020 أين هوت الصادرات الاجمالية إلى ما قيمته 23970 مليون دولار أمريكي، وعلى العموم نلاحظ تركز الصادرات الجزائرية في المحروقات بنسبة فاقت 90% طوال الفترة

الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2020، وهو ما يعني أن الهدف المسطر من وراء الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات لم يجد طريقه إلى التحقيق نظر لغياب نسيج اقتصادي يتماشى مع متطلبات واحتياجات الأسواق الدولية.

هذا وتبين النتائج المسجلة في الجدول رقم (03) بخصوص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2015-2019) هيمنة قطاع المحروقات على الناتج بنسبة تقارب 60% طوال فترة الدراسة، ويأتي بعده قطاع الفلاحة بنسبة 11.95% في المتوسط ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 11.73% في المتوسط، وفي المرتبة الأخيرة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 05.54% في المتوسط.

على العموم، ومن خلال التحليل السابق يتضح غياب مفهوم التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا حجم الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

4. خاتمة:

من خلال ما سبق، تتبين مدى أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في اقتصاديات الدول المختلفة، بالنظر لقدرتها وكفاءتها على دعم وترقية المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، فهي تعتبر منبتا للمؤسسات الناشئة وأساسا لدعم ومرافقة رواد الأعمال أصحاب الأفكار المبتكرة والمستحدثة من خريجي الجامعات ومراكز البحث، وتمكن المعارف العلمية والتكنولوجية التي تتيحها الحاضنات للمؤسسات الناشئة بناء واكتساب القدرات والمهارات، فنمو المؤسسات المحتضنة مرتبط بشكل كبير على عمليات الاحتضان التي تقوم عليها الحاضنة التكنولوجية.

وفي الجزائر تعتبر النتائج المسجلة في مجال الحاضنات التكنولوجية غير مرضية، بالرغم من أن ذلك راجع للصعوبات التي تواجهها، ولذا فإن توفير الظروف الملائمة ورفع عدد الحاضنات التكنولوجية سيساعد بشكل كبير على النهوض بالمؤسسات المبتكرة وبلوغ التنويع الاقتصادي المنشود، وعلى العموم تقدم الدراسة في هذا الشأن التوصيات الآتية:

- تطوير خدمات ووسائل الدفع الالكتروني وتشجيع التجارة الالكترونية؛
- تثمين الموارد البشرية المبدعة والمبتكرة بما في ذلك المتواجدة في الخارج؛
- إيجاد روابط بين المبتكرين والممولين، مع الاهتمام بآليات تسويق المنتجات التكنولوجية وتأهيل إطارات ومسؤولي الحاضنات والتوعية المجتمعية عن برامج الحاضنات؛

- ضرورة ربط الحاضنات مع مراكز البحث، وإنشاء إدارة للمخاطر بالحاضنة لحماية المشروعات التقنية المحتضنة من مشكلات التعثر والفشل؛
- العمل على تكوين وتدريب إطارات ومسيري الحاضنات، وذلك لضمان نجاح كل من الحاضنة والمؤسسات المحتضنة؛
- تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات والمؤسسات الناشئة على وجه الخصوص، مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل الصحة، النقل والتعليم؛
- تقريب حاضنات الأعمال التكنولوجية من الشباب المقاول باستخدام طرق وأساليب حديثة أكثر كفاءة وفعالية، قائمة بالأساس على الوصول إلى حاملي أفكار المشاريع في أي مكان وأي زمان؛
- عقد شراكات بين الحاضنات التكنولوجية الجزائرية والحاضنات الأجنبية للاستفادة من تجاربها وخبراتها؛
- توجيه نشاطات هيئات البحث والتكنولوجيا الوطنية نحو احتياجات تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، ومن ثم ترجمة هذه الاحتياجات بمشاريع الحاضنات التكنولوجية؛
- وضع أولويات محددة للقطاعات المطلوب تطويرها، وربطها بأولويات أنشطة البحث ونقل التكنولوجيا وذلك عبر الحاضنات التكنولوجية؛
- الانفتاح على تجارب التنويع الناجحة والرائدة عن طريق الحاضنات التكنولوجية للاستفادة منها وأخذ الدروس.

5. قائمة المراجع:

- بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.
- محرز صالح و راشي طارق، التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد01، العدد 04، ديسمبر 2019.
- بلعابد أحمد وكروش نور الدين، التنويع الاقتصادي في الدول العربية بين امكاناتها الاقتصادية وواقعها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022.

- صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020.

- لوصيف عمار والعابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 52، ديسمبر 2019.

–عنارسية إيمان، البدائل القطاعية الداعمة للتنويع الاقتصادي في إطار تنمية مستدامة، *الكتاب الجماعي فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا*، مخبر البحث والدراسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، 2021.

–أسماء زينات. حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة: دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر. جامعة الجلفة، *مجلة دراسات اقتصادية* ، 2022.

الزهراء بن.سفيان. المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر. جامعة بشار، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 2020.

–السعيدي سعدية. أثر الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات المبدعة في الجزائر. جامعة ورقلة، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية* ، 2016.

–الشريف بقة. دور الحاضنات الابداعية (التكنولوجية) في تطوير وترقية اقتصاد المعرفة. جامعة سطيف2، *مجلة تنمية الموارد البشرية* ، 2013.

–زوبير عياش. أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة أم البواقي، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية* ، 2019.

–سارة بوعدلة. قدرات وتحديات حاضنات الاعمال ودوره في مرافقة المؤسسات الناشئة. جامعة المسيلة، *مجلة البحوث –الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 02)، 2020.

–سارة. بوعدلة. حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر. جامعة أدرار، *مجلة إدارة الأعمال، التنظيم والاستراتيجية* ، 2022.

–سعيدة بوسعدة. الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتدعيم الابتكار في المشاريع المقاولاتية : تجارب عربية رائدة. جامعة الجزائر3، *مجلة المؤسسة* ، 2018.

–شادية فارح. حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة لتعزيز سبل الاقلاع الاقتصادي: دراسة استشرافية لحالة الجزئر. *الكتاب الجماعي فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا*، مخبر البحث والدراسات الاقتصادية : جامعة سوق اهراس، 2021.

-علاء الدين بوضياف. دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. جامعة تيسمسيلت، *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 01)، 2020.

-لطيفة طوبال. تشخيص واقع حاضنات الأعمال في الجزائر دراسة نموذج حاضنة جامعة المسيلة . جامعة أدرار، *مجلة إدارة الأعمال، التنظيم والاستراتيجية* ، 2022.

-محمد ابراهيم المدهون. واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية. جامعة غزة، *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات* ، 2017.

-نجم أحمد عثمان. واقع الحاضنات التقنية كآلية لتعزيز ركائز الاقتصاد المعرفي بالمملكة العربية السعودية. جامعة الملك خالد، *المجلة العربية للإدارة* ، 2021.